



**تأثير مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الميزة  
التنافسية للمؤسسات الاقتصادية دراسة عينة من المؤسسات  
المشاركة بالطبعة الـ47 لمعرض الجزائر الدولي 28 ماي الى 2 جوان  
2014**

**حامدي محمد**

طالب دكتوراه جامعة بسكرة و أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية و عضو بمخبر اقتصاد  
المؤسسة و الاقتصاد التطبيقي- جامعة باتنة

Hamdi.pmetic@yahoo.fr

**ملخص-**

المؤسسات التي كانت تسعى للمنافسة على المستوى المحلي ، سوف تجد نفسها في ظل العولمة و إنفتاح على الأسواق و تحرير تجارة السلع و الخدمات مضطرة للمنافسة في كل مكان في العالم ، و حتى تستطيع المنافسة على هذا المستوى لا بد أن تتصف منتجاتها سواء أكانت سلعة أو خدمة بمستوى عال من الجودة، وإلا فأنها سوف تتحسر و تضطر للخروج من السوق ، و ذلك وفقا للمبدأ الذي سبق و أشرنا إليه يهدف البحث إلى توعية المؤسسات بدور إدارة الجودة الشاملة كأسلوب حديث لبناء ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية و أتبع في البحث المنهج الوصفي الذي يلائم طبيعة موضوع الدراسة و تم التوصل إلى أن مبادئ إدارة الجودة الشاملة تؤثر إيجابيا على الميزة التنافسية للمؤسسات بنسبة تفوق عن 77% و ذلك من خلال تفعيل دور الإدارة الداعم لتبني هذا الأسلوب التسييري الحديث و إستخدام مبدأ التحسين المستمر من أجل تطوير التنافسية المؤسسة و أيضا اتخاذ القرارات بناء على حقائق علمية.

**الكلمات المفتاحية :** مبادئ إدارة الجودة الشاملة، الميزة التنافسية.

**The effect of the principles of total quality on the competitive  
advantage of enterprises  
the studied sample : participating enterprises Algiers International  
Exposition 47th Edition May 28 to June 2 2014**

**Abstract-**

Enterprises that were seeking to competition at the local level, will find themselves in the context of globalization liberalization of trade in goods and services are forced to compete everywhere in the world, and so that they

can compete at this level must be characterized by its products, whether good or service with a high level of quality, otherwise, they will recede and be forced out of the market, and according to the principle of which has already indicated to him research aims to educate the role of total quality management as a New Approach to build a competitive advantage of enterprises and follow in the search descriptive approach that suits the nature of the subject of the study and was reached that the principles of management TQM positively affect the competitive advantage of enterprises by more than 77% through activating the role of the administration in support of the adoption of this technique and the use of modern management the principle of continuous improvement in order to develop a competitive enterprise also make decisions based on scientific facts.

**Key words:** the principles of total quality management, competitive advantage.

### المقدمة

نتيجة التطورات التي يشهدها العالم من زيادة حركة الإتصال، وإتساع مجالاتها، وزيادة حركة التجارة العالمية، ونمو الأسواق وإتساعها، حيث شملت مختلف أنحاء العالم، وكل ذلك أدى إلى زيادة عدد المؤسسات التي تدخل حلبة المنافسة، التي لم يعد نشاطها يقتصر على المستوى المحلي فقط، بل إمتد إلى المستوى العالمي، وأصبحت المؤسسات تسعى إلى تحقيق مكانة تنافسية مرموقة، تمكنها من مواجهة التحديات، خاصة منها البقاء في المنافسة وتحقيق أرباح تساعد على الإستمرار و التطور .

لقد أصبحت إدارة الجودة الشاملة اليوم تشكل سلاحاً تنافسياً هاماً لا يمكن لأي مؤسسة معاصرة أن تواجه التحديات التي يفرضها تيار (العولمة) دون أن تتسلح به، وسواء أكانت تلك المؤسسة شركة إنتاجية أم مؤسسة خدمائية، فإنه يتحتم عليها الاهتمام

الجودة بأن تضعه في سلم أولوياتها، كي تتمكن من الصمود في وجه المنافسة العالمية التي تزداد يوماً بعد يوم، بفعل حريّة التجارة العالمية و تنامي قوة الشركات متعددة الجنسيات.

**1- إشكالية الدراسة:** ولتوضيح علاقة التأثير بين المفهومين يجدر بنا الإجابة

على السؤال التالي:

**ما هو تأثير مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية؟**

للإجابة على هذا السؤال وجب علينا التطرق للنقاط التالية:

وانطلاقاً من السؤال المحوري السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة سيتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

← ما مدى تأثير مبدأ مبدأ القيادة على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية؟

← ما مدى تأثير مبدأ التركيز على الزبون على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؟

← ما مدى تأثير مبدأ التحسين المستمر على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؟

← ما مدى تأثير مبدأ مشاركة العاملين على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؟

← ما مدى تأثير مبدأ الوقاية من الأخطاء على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؟

← ما مدى تأثير توثق مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؟

← ما مدى تأثير مبدأ العلاقة مع الموردين على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؟

**2-فرضيات الدراسة:**من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة يتم وضع

الفرضية التالية:

**الفرضية الرئيسية:** تؤثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية وتم تقسيمها إلى:

الفرضية الجزئية الأولى: تؤثر مبدأ القيادة على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؛

الفرضية الجزئية الثانية: تؤثر مبدأ التركيز على الزبون على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؛

الفرضية الجزئية الثالثة: تؤثر مبدأ التحسين المستمر على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؛

الفرضية الجزئية الرابعة: تؤثر مبدأ مشاركة العاملين على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؛

الفرضية الجزئية الخامسة: تؤثر مبدأ الوقاية من الأخطاء على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؛

الفرضية الجزئية السادسة: تؤثر مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية؛

الفرضية الجزئية السابعة: تؤثر مبدأ العلاقة مع الموردين على الميزة تنافسية للمؤسسات الإقتصادية.

**3-أهمية الدراسة:** هذه الدراسة تسعى لتحليل الواقع الفعلي للتأثير إدارة الجودة الشاملة في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسات.

4- المنهجية المتبعة: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة فرضياتها يتم إتباع المنهج الوصفي، من أجل توضيح أثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الميزة التنافسية للمؤسسات.

5- حدود الدراسة (الإطار الزماني و المكاني للدراسة): تتم دراسة الموضوع بطبيعة الحال كغيره من باقي المواضيع من ناحية الإطار المكاني في الصالون الدولي بالصنوبر البحري في طبعته 47 المنعقد بين 28 ماي إلى 2 جوان 2014.

#### 6- الدراسات السابقة :

نستعرض في الجدول الموالي أهم الدراسات السابقة مع طرح أهم نتائجها وذلك لتوضيح تطوّر موضوع الدراسة وأهم النقاط التي ركز عليها الباحثين السابقين للإعتماد عليها في إنجاز هذا البحث.

#### الجدول رقم (1): الدراسات السابقة

| المؤلفين                            | عنوان الدراسة   | متغيرات الدراسة   | مكان الدراسة | نتائج الدراسة  |
|-------------------------------------|---|---|--------------|--|
| Agus and Sagir 2001                 | the structural relationships between TQM competitive advantage and botton line financial performance: An empirical study of Malaysian manufacturing companies | التزام الإدارة العليا<br>التركيز على العميل<br>العلاقة بالموردين<br>التدريب<br>التركيز على العاملين | ماليزيا      | تحققت الدراسة من وجود تأثير قوي لإدارة الجودة الشاملة على الميزة التنافسية والتي يؤدي بدوره لتأثير هام على الأداء المالي للمؤسسات محل الدراسة  |
| Mohamed Mahjoub DHIAF 2007          | Proposition d'un modèle de mesure de l'impact de TQM sur la performance globale : Cas des entreprises Tunisiennes de textile-habillemen                       | القيادة<br>الموارد البشرية<br>العمليات<br>السياسيات<br>والاستراتيجيات                               | تونس         | للتحسين من القدرة التنافسية الصناعية، يجب على المؤسسات السيطرة على العمليات الإنتاجية مما يؤدي إلى تحسين المستويات كل من التكلفة و الجودة ، ومنه فقد أوصى الباحث المؤسسات بإنتهاج إدارة الجودة الشاملة |
| Estin Sadilkoglu , Hilal Olcay 2014 | The Effects of Total Quality Management Practices on Performance and the Reasons of the Barriers to TQM Practices in Turkey                                   | القيادة<br>تسيير العمليات<br>التكوين<br>مشاركة العاملين<br>ارضاء العملاء<br>العلاقة مع الموردين     | تركيا        | توصلت الدراسة لتحديد مختلف العوائق التي تقف دون تبني المؤسسات التركية لأدارة الجودة الشاملة وهي مشاركة العاملين ونقص الامكانيات  |

المصدر : من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول السابق أن غالبية الدراسات أجريت على قطاعات معينة مثل البنوك ، المعاهد الإدارية ، المدارس، قطاع الأدوية أو مجالات الإنتاج

الصناعي في حين تم تطبيق هذه الدراسة بالخصوص على المؤسسات الجزائرية بصفة عامة دون تحديد مجال معين.

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو تطرقها إلى تأثير الجودة الشاملة على تحسين الميزة التنافسية التي بدورها تؤثر أداء المؤسسات الوطنية من أجل مواجهة منافسة المؤسسات الأجنبية بعد دخول الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وفتح السوق الحرة مع الإتحاد الأوروبي ، حيث أن هذه المؤسسات الوطنية لا يمكنها في أي حال من الأحوال منافسة المؤسسات العالمية بالإعتماد على طرق مثل تخفيض الأسعار أو بإستخدام مواردها المالية و البشرية نظرا لتباعد المستوى و الإمكانيات المتاحة، ولكن يمكنها التنافس بإعتماد على العنصر الحرج و هو الجودة ، لأن الجودة تأتي من قدرة المؤسسة على تلبية رغبات عملائها ونلاحظ أن المؤسسات الوطنية أكثر قدرة على معرفة حاجات ورغبات عملائها كونها أكثر قرب منهم.

**7- نموذج الدراسة:** هو محاولة لتجسيد الظاهرة المبحوثة وتبسيطها و تمثيلها والتعريف بمتغيراتها و مكوناتها و تحديد العلاقات الافتراضية بين المكونات، ويعرض الشكل (1)النموذج لدراسة و متغيراتها المستقلة التابعة و العلاقة الافتراضية فيما بينها.

### الشكل رقم (1): نموذج الدراسة



المصدر : من إعداد الباحث

### أولاً: الإطار النظري الميزة التنافسية و لإدارة الجودة الشاملة

تعد إدارة الجودة الشاملة من أهم الخيارات الإستراتيجية التي يمكن للمؤسسة الاستفادة من خدماتها، بل وانتهاج مبادئها للحفاظ على الموقع التنافسي لها.

بما أن إدارة الجودة الشاملة، تهتم بجودة المنتجات والعمليات والتحسين فيهما، فإنهما تساهمان بقسط كبير في خلق الميزة التنافسية للمؤسسة فهي تعد متغير إستراتيجي مهم في حياة المؤسسة التنافسية، ولهذا سنقوم بدراسة أثر

إدارة الجودة الشاملة على تنافسية المؤسسة، أي محاولة استنساخ ما يمكن للجودة الشاملة إضافته للمؤسسة.

يمكن تعريف الميزة التنافسية على أنها: "تمثل العنصر الإستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية متواصلة مقارنة مع منافسيها". (نبيل مرسي خليل، 2003، ص79)

ويرى: Barney أن المؤسسة تحقق الميزة، عندما يمكنها " تطبيق الإستراتيجيات التي تخلق القيمة للمستهلك، والتي لا يمكن للمنافسين الحاليين، أو المرتقبين تطبيقها وعندما لا يستطيع هؤلاء المنافسون أن يحصلوا على منافع تطبيق تلك الإستراتيجيات". (عادل زايد، 2003، ص11)

" تعد التنافسية هدف إستراتيجي، أي كمتغير تابع لا يستخدم ضمن الإستراتيجية، بالنظر إلى أن الأداء المتطور يرتبط بالميزة التنافسية". (سملاي يحضيه، بلالي أحمد، 2005، 180)

وضمن هذا الإطار، الميزة التنافسية، لا تختص بالدولة وإنما بالمؤسسة، فهي تنشأ أساسا من القيمة التي إستطاعت المؤسسة أن تخلقها لربائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين، بمنافع متساوية، أو بتقديم منافع منفردة في المنتج، تعوض بشكل واعي الزيادة السعرية المفروضة.

يعرف بورتر الميزة التنافسية على أنها : " العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها". ( M. Porter , 1986, P 41)

نستخلص مما سبق أن الميزة التنافسية للمؤسسة هي الأداة التي تستخدمها في مواجهة بقية المنافسين ومنه الحفاظ على قدرتها التنافسية. وللميزة التنافسية عدة أبعاد نذكر منها:

1. الجودة : قدرة المؤسسة على تحقيق رضا الزبون من خلال مطابقة مع احتياجاته. (Horngren et al, 2006,P 660)
2. التكلفة: ضرورة تكييف العمليات الانتاجية لتقليل التكاليف التي لا تحقق قيمة مضافة. (مؤيد علي الفضل إنعام محسن غدير، 2012، ص13)
3. التسليم : هي سرعة إستجابة لإحتياجات الزبون وتقليل هذه المدة لأقصى حد ممكن.
4. المرونة: هي التكيف مع التقلبات في الطلب سواء كان ذلك بالمواصفات أو الكلفة وغيرها و القدرة على الاستجابة لها. (باسل فارس قنديل، 2008، ص63)
5. الابداع: هي عملية تطوير منتجات وخدمات جديدة بهدف تحقيق مخرجات ذات مواصفات عالية قادرة على جذب الزبون. (Tyagi,2008,P3)

يمكن القول بأن إدارة الجودة الشاملة هي أحد أبرز المفاهيم الإدارية الحديثة التي تعمل على إحداث تغييرات جذرية في أسلوب عمل المؤسسة وفي فلسفتها وأهدافها، بهدف إجراء تحسينات شاملة في جميع مراحل العمل بالشكل الذي يتفق مع المواصفات المحددة والمتفقة مع رغبات العملاء في سبيل الوصول ليس فقط لإرضاء العملاء وإنما إلى إبهارهم من خلال تقديم وخدمات لا يتوقعونها. (باسل فارس قنديل، 2008، ص26)

وتعرف منظمة التقييس العالمية إدارة الجودة الشاملة بأنها عقيدة أو عرف متأصل وشامل في أسلوب القيادة و التشغيل لمؤسسة ما، بهدف التحسين المستمر في الأداء على المدى الطويل من خلال التركيز على متطلبات وتوقعات الزبائن مع عدم إغفال متطلبات المساهمين وجميع أصحاب المصالح. (محمد عبد الوهاب العزاوي، 2005، ص 39)

كما تعرف إدارة الجودة الشاملة على أنها إستراتيجية تشمل كل مؤسسة بما فيها نشاطات الأفراد ومحيط هذه المؤسسة من أجل تحديد وإشباع أهداف الجودة المستتبطة من متطلبات الزبون. (Gerdf Kamisk, , P441994, (J.Peter Bauer,

و تعرف أيضا بأنها: إدارة المؤسسة ككل بحيث تكون ممتازة في كل أوجه المنتجات والخدمات ذات الأهمية للمستهلك. (رعد عبد الله الطائي، عيسى قدادة، 2008، ص 75)

كما تعرف إدارة الجودة الشاملة على أنها: " طريقة متبناة في مستوى المؤسسة لتحسين أداء المنتجات والخدمات والإجراءات". (Philip kotler et autres,2006,P175)

ويمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة على أساس كلمات التي يتكون فيها مصطلح كما يلي:

**إدارة:** تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة كافة النشاطات المتعلقة بتطبيق الجودة كما يتضمن ذلك دعم النشاطات، جودة وتوفير المواد اللازمة.

**الجودة:** تلبية متطلبات العميل.

**الشاملة:** تتطلب مشاركة واندماج كافة موظفي المؤسسة، وبالتالي ينبغي إجراء التنسيق الفعال بين الموظفين لحل مشاكل الجودة وإجراء التحسينات المستمرة. (محفوظ أحمد جودة، 2006، ص23)

من خلال التعاريف السابقة يمكن التوصل إلى:

أن إدارة الجودة الشاملة هي مدخل إلى تطوير شامل مستمر يشمل كافة مراحل الأداء، ويشكل مسؤولية كل فرد من الإدارات العليا والأقسام وفرق العمل سعياً لإشباع حاجات وتوقعات العميل.

**ثانيا: الإطار المنهجي للدراسة**

سنحاول من خلال هذا المبحث شرح إجراءات الدراسة الميدانية والتعرف على مختلف مبادئ إدارة الجودة الشاملة و مختلف تأثيراتها على الميزة التنافسية المؤسسة محل الدراسة.

لجمع البيانات لهذا البحث تم استخدام الاستمارة، باعتبارها أكثر الأدوات استعمالا في جمع البيانات، تم الاستعانة بها في جمع أكبر عدد ممكن من البيانات والمعلومات التي تخص المسيرين وتعبير عن آرائهم وشعورهم حول موضوع الدراسة، حيث تعتبر الاستمارة وسيلة فعالة للوصول إلى بعض المعلومات التي لا توفرها المقابلة أو الملاحظة. وقد تم تجزئة الاستمارة إلى قسمين، القسم الأول من أجل تسهيل عملية الإجابة على الأسئلة من جهة، وتحليل النتائج المتوصل إليها من جهة أخرى حيث:

• **القسم الأول:** المعلومات الشخصية للفرد و المؤسسة محل الدراسة

• **القسم الثاني:** المعلومات العامة وتقسّم بدورها إلى محورين أساسيين هما:

• **المحور الأول(المتغير المستقل):** مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

• **المحور الثاني(المتغير التابع):** أبعاد الميزة التنافسية.

ويقدر عدد فقرات المحورين مجتمعين ب(36) موزعة على عينة الدراسة. تم اختيار مقياس لكارتر، والسبب في ذلك أنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء، لسهولة فهمه وتوازن درجاته حيث يشير إلى مدى موافقة أفراد العينة على كل عبارة من العبارات المقدمة، وقد ترجمت الاستجابات على النحو التالي:

**جدول رقم (2): درجات مقياس لكارتر**

| الاستجابة | موافق بشدة | موافق | لا أدري | غير موافق | غير موافق بشدة |
|-----------|------------|-------|---------|-----------|----------------|
| الدرجة    | 5          | 4     | 3       | 2         | 1              |

**المصدر: من إعداد الباحث**

وقد تم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال الإصدار العشرين لبرنامج التحليل الإحصائي (SPSS) Statistical Package for the Social Sciences. وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وتم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستمارة، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالي:

**الجدول رقم (3): مدى ثبات محاور الدراسة وصدقها**

| عدد الفقرات | معامل الصدق ألفا كرونباخ |
|-------------|--------------------------|
| 36          | 0,896                    |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان.



يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة ألفا كرونباخ المتحصل عليها تساوي 89.6% وهي أكبر من الدرجة الاعتمادية والمقدرة ب 60 % لذا يمكن اعتبار هذه النسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

تم تفرغ وتحليل الاستمارة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (spss)، وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية، وذلك بسبب أن بيانات الدراسة بيانات وصفية غير رقمية وقد تم استخدام الباراميتري t لعينة واحدة

### بسيطةOne simple T- teste.

#### ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الجزئية

1. اختبار الفرضية الرئيسية: من أجل اختبار الفرضية الرئيسية نحتاج إلى وضع فرضيتين هما: فرضية العدم والفرضية البديلة، على اعتبار أن فرضية العدم خاضعة للاختبار أي أنها قد تكون غير صحيحة، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة.

• **فرضية العدم  $H_0$ :** لا تؤثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية ؛

• **الفرضية البديلة  $H_1$ :** تؤثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية. للتعرف على مدى وجود علاقة تأثيرية لمبادئ إدارة الجودة الشاملة على الميزة تنافسية المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل اختبار قدرة النموذج على التفسير تم استخدام كل من معامل الارتباط (R)، معامل التحديد ( $R^2$ ) ومعامل التحديد المعدل ( $R^{-2}$ )، الذي يقدم تفسير أدق وأقرب للصحة نظرا لوجود أكثر من متغير مستقل، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

#### الجدول رقم (4): ملخص نموذج الانحدار

| معامل الارتباط (R) | مربع معامل التحديد ( $R^2$ ) | معامل التحديد ( $R^{-2}$ ) | الخطأ المعياري |
|--------------------|------------------------------|----------------------------|----------------|
| .920               | .8460                        | .7750                      | .198810        |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

• إن معامل الارتباط (R) يساوي (0.920) وهذا يعني وجود علاقة طردية قوية بينمبادئ إدارة الجودة الشاملة والميزة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة.

• إن معامل التحديد المعدل ( $R^{-2}$ ) يساوي (0.775) وهذا يعني أن مبادئ إدارة الجودة الشاملة يفسر ما مقداره (77.5%) من التغير الحاصل في الميزة

التنافسية للمؤسسات محل الدراسة أما النسبة المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير المدروسة.

### الجدول (5): تحليل تباين الانحدار ANOVA

| مستوى المعنوية | (F) قيمة المحسوبة | متوسط مربع التباين | درجات الحرية | مجموع مربع التباين |          |
|----------------|-------------------|--------------------|--------------|--------------------|----------|
| 0.000          | 11.795            | 0.466              | 7            | 3.263              | الانحدار |
|                |                   | 0.040              | 15           | 0.593              | البواقي  |
| /              | /                 | /                  | 22           | 3.856              | المجموع  |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج **spss** يتضح من الجدول السابق قيمة اختبار (**F**) تساوي (11.795) ومستوى المعنوية المحسوب المقابل لها (0.000) وهي غير معنوية عند المستوى (5%)، مما يعني أن متغير مبادئ إدارة الجودة الشاملة يؤثر على الميزة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي السابقة يتم قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ).  
**2. اختبار الفرضيات الجزئية:** من أجل اختبار الفرضيات الجزئية فقد تم اعتماد الانحدار المتعدد واختبار (**T**)، لاختبار معنوية كل معلمة من معاملات النموذج على حدى، وذلك عند مستوى معنوية  $\alpha=5\%$ ، والجدول أدناه يوضح ذلك كالاتي:

### الجدول رقم (6): اختبار معنوية معاملات الانحدار وفقاً لإحصائية (T)

| مستوى المعنوية | اختبار (T) | معامل الانحدار (B) | المتغيرات                               |
|----------------|------------|--------------------|---|
| 0.502          | -0.687     | -0.403             | الثابت                                  |
| 0.035          | 2.323      | 0.160              | مبدأ القيادة                            |
| 0.615          | -0.513     | -0.58              | مبدأ التركيز على الزبون                 |
| 0.000          | 4.526      | 0.419              | مبدأ التحسين المستمر                    |
| 0.092          | 1.799      | 0.176              | مبدأ مشاركة العاملين                    |
| 0.020          | 2.591      | 0.170              | مبدأ الوقاية من الأخطاء                 |
| 0.053          | 2.102      | 0.144              | مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق |
| 0.486          | 0.715      | 0.63               | العلاقة مع الموردين                     |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج **spss**

من أجل تفسير نتائج الجدول أعلاه، لابد من تفصيل دقيق للفرضيات الجزئية الواجب اختبارها والتي سيتم عرضها فيما يلي:

• **الفرضية الجزئية الأولى  $H_A$ :**

• **فرضية العدم  $H_0$ :** لا تؤثر مبدأ مبدأ القيادة على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية ؛

• **الفرضية البديلة  $H_1$ :** تؤثر مبدأ مبدأ القيادة على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

يتضح من الجدول السابقان معامل الانحدار (**B**) يساوي (0.16) وذلك يعني أن العلاقة بينمبدأ القيادة و الميزة تنافسية المؤسسة الاقتصادية علاقة طردية. وأن قيمة مستوى المعنوية المقابلة لها (0.035)، وهي معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على وجود علاقة تأثيربينمبدأ القيادةو الميزة تنافسية المؤسسة الاقتصادية. والتالي نقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

• **الفرضية الجزئية الثانية  $H_B$ :**

• **فرضية العدم  $H_0$ :** لا تؤثر مبدأ التركيز على الزبون على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية ؛

• **الفرضية البديلة  $H_1$ :** تؤثر مبدأ التركيز على الزبون على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

يتضح من الجدول السابقان العلاقة بين مبدأ القيادة والميزة التنافسية المؤسسة الاقتصادية مستوى المعنوية المقابلة لها (0.615)، وهي غيرمعنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تأثيربينمبدأ التركيز على الزبونو الميزة تنافسية المؤسسة الاقتصادية. والتالي نقبل الفرضية الصفرية ( $H_0$ ).

• **الفرضية الجزئية الثالثة  $H_C$ :**

• **فرضية العدم  $H_0$ :** لا تؤثر مبدأ التحسين المستمر على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية ؛

• **الفرضية البديلة  $H_1$ :** تؤثر مبدأ التحسين المستمر على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

يتضح من الجدول السابقان معامل الانحدار (**B**) يساوي (0.419) وذلك يعني أن العلاقة بين مبدأ التحسين المستمر الميزة تنافسية للمؤسسة الاقتصادية علاقة طردية، وأن مستوى المعنوية المقابلة لها (0.000)، وهي معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على وجود علاقة تأثيربين مبدأ التحسين المستمر و الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية. والتالي نقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

• **الفرضية الجزئية الرابعة  $H_D$ :**

• **فرضية العدم  $H_0$ :** لا يؤثر مبدأ مشاركة العاملين على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية؛

• **الفرضية البديلة  $H_1$ :** يؤثر مبدأ مشاركة العاملين على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

يتضح من الجدول السابق العلاقة بين مبدأ مشاركة العاملين والميزة التنافسية المؤسسة الاقتصادية مستوى المعنوية المقابلة لها (0.092)، وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تأثير بين مبدأ مشاركة العاملين و الميزة تنافسية المؤسسة الاقتصادية. والتالي نقبل الفرضية الصفرية ( $H_0$ ).

• **الفرضية الجزئية الخامسة  $H_E$**

• **فرضية العدم  $H_0$ :** لا يؤثر مبدأ الوقاية من الأخطاء على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية؛

• **الفرضية البديلة  $H_1$ :** يؤثر مبدأ الوقاية من الأخطاء على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

يتضح من الجدول السابق معامل الانحدار (**B**) يساوي (0.170) وذلك يعني أن العلاقة طردية بين مبدأ الوقاية من الأخطاء و الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية ، و أن مستوى المعنوية المقابلة لها (0.02)، وهي معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على وجود علاقة تأثير بين مبدأ الوقاية من الأخطاء و الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية. والتالي نقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ).

• **الفرضية الجزئية السادسة  $H_F$**

• **فرضية العدم  $H_0$ :** لا يؤثر مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية؛

• **الفرضية البديلة  $H_1$ :** يؤثر مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

يتضح من الجدول السابق العلاقة بين مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق والميزة التنافسية المؤسسة الاقتصادية مستوى المعنوية المقابلة لها (0.053)، وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تأثير بين مبدأ اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق و الميزة تنافسية المؤسسة الاقتصادية. والتالي نقبل الفرضية الصفرية ( $H_0$ ).

• **الفرضية الجزئية السادسة  $H_G$**

• **فرضية العدم  $H_0$ :** لا يؤثر مبدأ العلاقة مع الموردين على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية؛

• **الفرضية البديلة  $H_1$** : يؤثر مبدأ العلاقة مع الموردين على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

يتضح من الجدول السابق العلاقة بين مبدأ العلاقة مع الموردين والميزة التنافسية المؤسسة الاقتصادية مستوى المعنوية المقابلة لها (0.486)، وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تأثير بين مبدأ العلاقة مع الموردين و الميزة تنافسية المؤسسة الاقتصادية. والتالي نقبل الفرضية الصفرية ( $H_0$ ).

### الخاتمة

لقد حاول الباحث في هذه الدراسة توضيح التأثير الإيجابي والفعال لفلسفة إدارة الجودة الشاملة من خلال تطبيق أهم مبادئها (الإدارة العليا- القيادة -، التركيز على الزبون، مشاركة العاملين، التحسين المستمر، العلاقة مع الموردين ، اتخاذ القرارات المبنية، الوقاية من الأخطاء) على أبعاد الميزة تنافسية المؤسسات الاقتصادية ممثلة في (التكلفة، المرونة، الإبداع، الجودة، التسليم).

إن تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة ليس هدف في حد ذاته ولكن الهدف هو تحسين الميزة التنافسية للمؤسسات الوطنية التي تعاني من شدة منافسة المؤسسات الكبيرة سواء وطنية أو أجنبية مع قلة إمكانياتها المادية والبشرية، ومنه أقترح الباحث على هذه المؤسسة تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة والتي أصبحت إلزامية لضمان الاستمرارية والبقاء، ولعل السرعة التي إنتشرت بها إدارة الجودة الشاملة بين المؤسسات من الثمانينات إلى اليوم لأكبر دليل على ذلك واليوم ومع زيادة حدة التنافس والتسابق نحو الريادة زادت أهمية هذه الفلسفة ، لاسيما في ظل التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسات وهو ما يدعو إلى التفكير في إستخدامها من أجل تحسين مختلف مؤشرات التنافسية الخاصة بكل مؤسسة سواء كبيرة أو صغيرة حسب إمكانياتها الملموسة والمعنوية و بالتالي تحسين وتحقيق التميز والبقاء.

**من خلال هذه الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:**

• زيادة تبني مبادئ إدارة الجودة الشاملة يؤثر إيجابيا على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية؛

- تؤثر مبدأ القيادة على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية؛
- تؤثر مبدأ التحسين المستمر على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية؛
- يؤثر مبدأ الوقاية من الأخطاء على الميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية؛

- عدم وجود وعي لدى مسيري المؤسسات محل الدراسة بضرورة تبني مبدأ التركيز على الزبون و مبدأ مشاركة العاملين و اتخاذ القرارات المبنية على الحقائق و العلاقة مع الموردين لدعم الميزة التنافسية لمؤسساتهم.
- **بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات التالية للمؤسسات محل الدراسة:**
- استقطاب خبراء متخصصين في إدارة الجودة الشاملة للقيام بمتابعة تطبيق الجودة الشاملة؛
- تبني برامج تدريبية في مجال إدارة الجودة الشاملة متاحة لجميع العاملين، وذلك بالتعاون مع مختلف المعاهد المتخصصة؛
- ضرورة تبني مبادئ إدارة الجودة الشاملة لتعزيز أدائها بصفة عامة و أدائها التنافسي بصفة خاصة؛
- توعية المؤسسات بأهمية التركيز على الزبون بهدف إرضاء رغباته الحالية والمستقبلية؛
- توضيح أهمية مشاركة العاملين الكلية داخل المؤسسة من أجل تحسين النتائج المحققة؛
- إتخاذ القرارات داخل المؤسسات محل الدراسة على أساس حقائق وطرق علمية واضحة؛
- بناء علاقة تشاركية وتكاملية بين المؤسسات والموردين قائمة على التعاون والاستفادة المتبادلة؛
- العمل من أجل تبني المفهوم الواسع لإدارة الجودة الشاملة كنظام تسييري جديد من أجل بناء ميزة تنافسية مستدامة.

### المراجع:

### المراجع باللغة الأجنبية:

1. GerdfKamisk, J.Peter Bauer(1994) : Management de la Qualité, de AàZ, Masson, paris.
2. Horngren C.,T., Dater, S., and Foster, G. Cost Accounting (2006) : A Managérial Emphasis, person prentice Hall.
3. M. Porter(1986) : L'avantage concurrentiel, Inter Editions, France.
4. Philip kotler et autres(2006) : Marketing management, 12<sup>ème</sup> édition, Pearson Education, France.
5. Tyagi R , Management Innovation ,Journal of Management Science Vol,6 No.2

### المراجع باللغة العربية:

6. أحمد فؤاد السيد حلاوة(2003)، التحسين المستمر كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية المصرية، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات، مصر.

7. إسماعيل الفزاز (2009)، التطبيق العملي للمواصفات iso 9001:2008 ، دار دجلة، الأردن .
8. باسل فارس قنديل(2008)، أثر تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة على السياسات التنافسية في المنشآت الصناعية، مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
9. رعد عبد الله الطائي، عيسى قداد(2008)، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
10. سملاي يحضيه(2004)، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية والتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل الجودة والمعرفة) ، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ،جامعة الجزائر .
11. سملاي يحضيه، بلالي أحمد(2005)، الميزة التنافسية وفعالية التسيير الإستراتيجي، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، قسم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة المسيلة .
12. عادل زايد (2003)،الأداء التنظيمي المتميز الطريق إلى منظمة المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، .
13. مؤيد علي الفضل إنعام محسن غدير (2012) ، تأثير تكاليف الجودة في تحقيق الميزة التنافسية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة.
14. محفوظ أحمد جودة(2008)، إدارة الجودة الشاملة" مفاهيم وتطبيقات"، دار وائل للنشر، عمان، ط3.
15. محمد عبد الوهاب العزاوي(2005)، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري للنشر، عمان.
16. نبيل مرسي خليل(2003)، الإدارة الاستراتيجية: تكوين و تنفيذ استراتيجيات التنافس ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، الإسكندرية ، ط2.